

الفتوى أكبر من حفظ الفقه على المذاهب الأربعة

مما صار معلوما من الحرب بالضرورة أن قرار خوضها أكبر من تركه للعسكريين وحدهم؛ فهناك جوانب أخرى أكثر تعقيدا من كفاءة التسليح والتدريب القتالي، كقراءة المشهد الإقليمي والدولي، لإكساب المعركة بعدا أخلاقيا يضمن الدعم الخارجي أو تحييده على الأقل، فضلا عن صلابة الجبهة الداخلية، ومدى احتمال الاقتصاد لحرب قد تطول وتستهنزف من الموارد ما يدركه عسكريون مهمتهم مسرح القتال. ولا يقل الإفتاء الفقهي عن هذا التعقيد الغائب عمن يتصدى له، والمغيب عن تفاصيل التطور الأخلاقي المحكوم بمعاهدات دولية، ولو أنكر ذلك من يحيون في ظلال فقه تزامن مع زهو المد والفتوحات، ويفتون في قضايا خارج الزمن، ولكن بعضا من هذه الأمور يتعلق بمصائر بشر ومنها قضية النسب.

سيحتمي بهذا الغطاء الديني فيكرر الخطيئة، ثم يدفع الابن البريء ثمن جريمته الأب والفتوى التي لم تعد تضح من منصات علوية كما كان في الماضي، حين كان الناس ينصتون إليها في الراديو أو التلفزيون، ويعجزون عن التواصل مع المفتي. الآن يسهل إيجاد تفاعل ونقاش حر لو فهمه المفتون، وما أكثرهم، لأرغوا عمق الجرح وخطيئة الإسراع إلى النقل وتغييب العقل. ففي التعليق على هذه الفتوى كتبت قارئة في فكرة جديرة بإعادة النظر في الفتوى كلها. قالت القارئة "إن هذه الفتوى سوف تتسبب في مشكلة كبرى؛ فابن الزنا في هذه الحالة بعد إنكار نسبه إلى أبيه، والاكتماء بنسبته إلى أمه، ربما تكون له من أبيه الحقيقي أخت لا يعرفها ولا تعرفه، وهكذا يتزوج الأخوان بناء على تكريم الأب بإعفائه دينيا من الاعتراف بابنه".

سعد القرش
روائي مصري

نشرت دار الإفتاء المصرية، الثلاثاء 16 يوليو 2019، فتوى ترد على سؤال: هل يجوز عند الاشتباه في المواليذ تجربة الحامض النووي في إثبات النسب أو نفيه؛ وجاء الرد "يجوز إثبات النسب بالبصمة الوراثية إذا كان ذلك في عقد زواج صحيح -لا يتم اللعان فيه بين الزوجين- أو فاسد أو وطء شبهة؛ وذلك مراعاة لحق الطفل، وإحياء للولد، وحمل لحال المرأة على الصلاح، وكذلك في حالة النزاع على مجهول النسب، والاشتباه في المواليذ وأطفال الأنابيب، وفي حالة ضياع الأطفال وحدوث الحوادث أو الكوارث وصعوبة التعرف عليهم، أما في حالة الزنا فلا يثبت نسب الطفل إلى الزاني أصلا، وإنما يُنسب إلى أمه فقط؛ لأن ماء الزنا هندي؛ أي لا يُعَدُّ به شرعا. ولأن نفي النسب له خاتمة محددة في الشرع الشريف وهو اللعان، وهذا فيه الحماية للأولاد من جهالة النسب. والقاعدة: أنه يحتاط في النسب ما لا يحتاط في غيره. والله سبحانه وتعالى أعلم".

هذه الفتوى ليست أكثر من كسل عقلي ينتمي إلى عصور ما قبل الإسلام، ولا يمكن الاحتكام إليها أو القياس عليها الآن بهذا التبسيط فتوى دار الإفتاء تكافئ الزاني بالإفلات من أن ينسب إليه ابن العلم يقينا أنه من صلبه بما لا يمكن إنكاره. ويبدو الكلام قادمًا من غبار صرعاء ما قبل الإسلام، ولا يمكن فهمه إلا في ضوء منظومة جاهلية تدعي النقاء العرقي، وتحصن نظامها الطبقي غير الأدمي، فتدفع شذات العبسي إلى التبرؤ من ابنه عنترة؛ لأنه أسود أنجبتة جارية سوداء.

وفي صدر الإسلام فتاوى كانت امتدادا لعادات وقيم جاهلية ضمن صراع اجتماعي لم يكن ليحسم في جيل أو جيلين، ويجب أن تدرس هذه الفتاوى في باب تاريخ الفقه وليس سرعان مفعوله. والاسناد إلى مثل هذه الفتوى ليس إلا تفرقة جديدة تمثل امتدادا لنظرة دونية إلى المرأة انطلاقا من الفقه القديم، فيسجل كتاب "فقه السنة"، للسيد سابق، الموجود في أغلب البيوت المصرية، المجلد الثاني في صفحات 563 و564 أن دية المرأة نصف دية الرجل، ودية الكتابي نصف دية المسلم، ودية المرأة من أهل الكتاب نصف دية المرأة المسلمة، أي أن دية المسيحية ربع دية الرجل المسلم، ويستند السيد سابق في هذه القسمة إلى ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم "قضى بان عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلم"، رواه أحمد.

إذا كان خطأ ما قد وقع، فيجب أن يتحمل مسؤوليته الطرفان. ومن غير الأخلاقي أن يستسهل الناطقون بالفقه عقاب المرأة، وينحازون إلى رجل

وأوضح البشاري أن مسلمي أوروبا بحاجة ملحة لدعم المؤسسات الإسلامية الرسمية، وإيفاد الدعاة المتميزين لتصحيح المفاهيم، بجانب تأهيل الأئمة على فقه الواقع ومواجهة الفكر المنطرف والحد من نمو الإسلاموفوبيا، فضلا عن تحسين الشباب من غلو الجماعات المنطرفة، وتحقيق السلم المجتمعي ومحاربة ظاهرة العداوة والكراهية للمخالف.

وناشد في ختام حوار مع "العرب" أبناء الجالية المسلمة ضرورة الاندماج في مجتمعاتهم الحالية، والتعامل بمبدأ المواطنة والتفاعل الإيجابي مع غير المسلمين، والعمل على تصحيح المفاهيم والرد على الأكاذيب التي يرددها المنطرون، وإيجاد السبل المؤثرة لمواجهة الخطاب العدائي.



الإسلام لا يحول دون الاندماج

التوافق بين الانتساب للدين والانتماء إلى الوطن يحصن الأقليات المسلمة

محمد البشاري: نحتاج فقها يجسد قيم المواطنة

الجماعات الإرهابية التي تتوعد أمن أوروبا وأمن بقية دول العالم على حد سواء، واستمرار خطر استقطاب الشباب خاصة من اللاجئين في بعض المجتمعات الأوروبية عبر وسائل التواصل وغيرها من أدوات الميخنة، تتزايد الضغوط على الجالية المسلمة.

مواجهة خطاب الكراهية

لتغيير وجهات النظر المبنية على الحكم المسبق تجاههم وإيقاف الصورة النمطية الخاطئة عنهم. كشف البشاري عن وجود برامج وخطط لإعداد وهئية قيادات الشباب المسلمين في الغرب، وإمماجهم بشكل إيجابي، وتقديم النموذج الحقيقي عن الإسلام باعتباره دين تسامح وتعايش واعتدال.

وتطالب وسائل الإعلام بالتركيز على النماذج الناجحة من أبناء الجاليات المسلمة، الذين وصلوا لمواقع صنع القرار، عبر مساهماتهم الإيجابية في تقدم الدول التي يعيشون فيها، وانضاهارهم في المجتمعات الجديدة مع الحفاظ على الهوية الإسلامية، فهؤلاء بمثابة سفراء لدولهم وعلى عاتقهم مسؤولية تغيير الصورة الذهنية التقليدية القائمة عن المسلمين.

ويشد على ضرورة أن ينطلق الخطاب الديني من قاعدة تقول "إن دول الأقليات المسلمة ليست دار إسلام، لأن المسلمين فيها ليسوا أغلبية، وليست دار حرب، كما تروج الجماعات المنطرفة، لأن الدول الغربية تسمح للمسلمين بإداء الشعائر التعبدية، وهناك العشرات من المساجد والمراكز الإسلامية في البلاد الغربية، وهنا تكمن قيمة العيش المشترك وفقا للعقد الاجتماعي وقبول الآخر".

وتواجه رسالة الإسلام الداعية إلى التسامح تشويها متعمدا، بفعل إدارة بعض الدعاة الذين أثبتوا في بعض الدول قصورا حادا في أداء مهمتهم، من خلال تعطيل الاجتهاد والتجديد وما يمثلانه من جسر وحيد وطريق قويم في مواكبة التحولات الاجتماعية.

وأوضح البشاري أن مسلمي أوروبا بحاجة ملحة لدعم المؤسسات الإسلامية الرسمية، وإيفاد الدعاة المتميزين لتصحيح المفاهيم، بجانب تأهيل الأئمة على فقه الواقع ومواجهة الفكر المنطرف والحد من نمو الإسلاموفوبيا، فضلا عن تحسين الشباب من غلو الجماعات المنطرفة، وتحقيق السلم المجتمعي ومحاربة ظاهرة العداوة والكراهية للمخالف.

وناشد في ختام حوار مع "العرب" أبناء الجالية المسلمة ضرورة الاندماج في مجتمعاتهم الحالية، والتعامل بمبدأ المواطنة والتفاعل الإيجابي مع غير المسلمين، والعمل على تصحيح المفاهيم والرد على الأكاذيب التي يرددها المنطرون، وإيجاد السبل المؤثرة لمواجهة الخطاب العدائي.

تعزيز الروابط بين المسلمين والكاثوليك. وتلعب الإمارات دورا بارزا في نشر ثقافة السلام والتعايش. وتجسد ذلك في عقد أول مؤتمر دولي يعني بشؤون الأقليات المسلمة، في أبوظبي، تلاه تأسيس المجلس العالمي للمجتمعات المسلمة بهدف التواصل مع الحكومات والمؤسسات في البلاد التي تقطن فيها جماعات مسلمة، وهي بمثابة خطوة استباقية للمساهمة في إنقاذ وتوعية الشباب من الانخراط في صفوف الجماعات المنطرفة.

تأسس المجلس العالمي للمجتمعات المسلمة، والذي تعينه أبوظبي، في مايو 2018، في ختام فعاليات المؤتمر العالمي للأقليات المسلمة، ويضم في عضويته 600 مؤسسة إسلامية، وتشكل أمانته العامة من 17 عضوا يمثلون المسلمين في الدول غير الإسلامية.

ويتبنى المجلس قضايا الأقليات المسلمة، ويعمل على تعزيز قيم الاعتدال والحوار والتسامح ونبذ التعصب الديني، والارتقاء بدور المجتمعات المسلمة وأفرادها في نهضة دولها، بجانب تصحيح الصورة النمطية عن الإسلام والمجتمعات المسلمة، وتعزيز الانتماء إلى الأوطان وتفعيل نظم التعايش السلمي تحت سقف دولة المواطنة.

ويعد أول منصة دولية تهتم بشؤون الأقليات المسلمة، ضمن جهود الإمارات في مجال ترسيخ قيم العيش المشترك والاحترام المتبادل بين شعوب العالم.

وترأست مبادرات المجلس الأعلى للمجتمعات المسلمة مع إعلان الإمارات العام الجاري عاما للتسامح، وتتخذ منه فرصة لتعميق قيمه بالافتتاح على الثقافات والشعوب لبناء جسر حضاري ينشر ثقافة مشبعة بالآخرة الإنسانية، بدلا مما يواجهه العالم من تيارات الكراهية والتطرف.

وأشار البشاري إلى أن المجلس ينظم العديد من المؤتمرات في دول مختلفة، ويطلق مبادرات تحت إشراف المجتمعات المسلمة على الاندماج في البلاد التي يعيشون فيها، واحترام الحقوق والقوانين في مجتمعاتهم، منها مبادرة الميثاق العالمي للأقليات المسلمة للحقوق والحريات، والخطة الاستراتيجية للنهوض بالدور الحضاري للأقليات المسلمة.

ولفت إلى أن هناك ضرورة لتصحيح المفاهيم لدى الأقليات المسلمة، لأن الجماعات المنطرفة تسعى إلى خلق فجوة بين الدين والوطن، وهنا تكمن ضرورة توعية المسلمين المقيمين في الخارج بأن الانتماء إلى الإسلام لا يتعارض ولا يتناقض مع الولاء للوطن، وتحذيرهم من برائن التنظيمات المتشددة التي تستغل الفضاء الإلكتروني لإيقاع بالشباب في فخ الإرهاب.

تتحصد أرقام وتقارير غريبة عن أن نصف جرائم الكراهية المرتكبة في أوروبا تستهدف المسلمين، ومع تواصل تهديدات

يعاني مسلمو أوروبا في السنوات الأخيرة من تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا بشكل مقلق، أجمتها التهديدات الإرهابية المستمرة التي تستهدف الأمن الدولي، وتعدت أيضا بفضل الأيديولوجيا التي تتبناها الأحزاب اليمينية المتطرفة في الغرب، والتي تعادي المسلمين واللأجئيين، ما أسهم بشكل كبير في تعزيز الكراهية ضد المسلمين. ولواجهة هذا الخطاب العدائي، يؤكد محمد البشاري الأمين العام للمجلس العالمي للمجتمعات المسلمة في حوار مع "العرب" على أهمية خطاب التسامح والدور الذي يلعبه أبناء الجالية المسلمة في مواجهة وتصحيح الصورة المغلوطة عن الإسلام والمسلمين.

نادر أبو الفتوح

وكشف محمد البشاري الأمين العام للمجلس العالمي للمجتمعات المسلمة في حوار مع "العرب" خلال زيارته القاهرة مؤخرا، والتقى فيها قيادات دينية في الأزهر ووزارة الأوقاف، عن وجود مبادرات لتفعيل الدور الحضاري للجاليات المسلمة، تعمل على تقريب المسافات مع المواطنين من أصول مختلفة، لافتا إلى أنها "مبادرات إيجابية، لكنها بحاجة لمزيد من الجهود لبسورة رؤية يمكن أن تكون استرشادية لتجاوز الصعوبات المترابطة".

وبين البشاري أن هذه المبادرات تعمل على تعزيز التعددية الثقافية، باعتبارها حقا أصيلا من حقوق الإنسان وفقا للمواثيق الدولية والوطنية، وترمي إلى تفعيل الآليات الأكاديمية والمهنية والقانونية والحقوقية والتواصل مع الحكومات لمساعدة الأقليات المسلمة لنيل حقوقها.

خطاب فقهي جديد

وأكد البشاري أن هناك حاجة لخطاب فقهي يواكب التحديات التي تواجه المسلمين في أوروبا، ويرسخ قيم المواطنة والتسامح، ويجسد التوافق بين متطلبات الاعتقاد الديني والانتماء إلى الوطن. ويعزز الاندماج في المجتمعات، ما يسمح بالحد من تداعيات الخطاب العنصري المتصاعد.

وأوضح أن المكون المسلم يتزايد كجزء من الحل لا كجزء من المشكلة، في ظل تنامي التيارات المنطرفة والداعمة للتشدد، وعليه لا بد من تعزيز الدعوة إلى العقل والتدبر في الوردات من أفكار ورسائل إعلامية وغيرها، من خلال رسم منهجية تتبنى خارطة طريق مرتكزة على أسس شاملة، والتعريف على الآخر وبناء صورة إيجابية.

وثنى الجهود التي يقوم بها البابا فرنسيس، بابا الكنيسة الكاثوليكية، للتقريب بين الشعوب وأصحاب الديانات المختلفة، وتطوي على إشارات واقعية لتوسيع أطر التسامح، وتدفع الآخرين للقيام بتحركات مماثلة، والبناء على القواسم الإنسانية المشتركة.

ويعد فرنسيس أول بابا للفاكتان تظا قدماء منطقة شبه الجزيرة العربية، حيث زار دولة الإمارات العربية المتحدة الشهر الماضي، ووقع وثيقة تهدف إلى

القاهرة - بلغ التمييز والتعصب ضد المسلمين في أوروبا أعلى مستوياته خلال نهاية عام 2018، وتفاقم العام الجاري، ولعل حادثة استهداف مصليين في نيوزيلندا أثناء أدائهم صلاة الجمعة في مسجدين بمدينة كرايستشيرش في نيوزيلندا تؤكد حجم التصاعد الخفيف للإسلاموفوبيا والكراهية المعادية للمسلمين في الغرب.

وسبق أن وصف مرصد منظمة التعاون الإسلامي للإسلاموفوبيا ظاهرة كراهية المسلمين برد فعل "غير عقلاني" من جانب بعض الحكومات في مواجهتها مسألة التطرف بسبب إلقاء اللوم بشكل واضح على المجتمعات الإسلامية كافة دون استثناء، وبنائها عززت مع "استيلاء" شخصيات وأحزاب سياسية يمينية متطرفة ومناهضة للإسلام على الحكومات الأوروبية.

تبعًا لذلك، يستدعي نمو التيارات المنطرفة من جهة وما يجزعه عنه من مزيد العداوة للمسلمين من جهة ثانية، تكثيف روابط الحوار بين أتباع الديانات والثقافات وتعزيز ثقافة التسامح والتعايش السلمي، عبر تنسيق الجهود بين المؤسسات الإسلامية والحكومات الغربية لتفعيل دور الجاليات المسلمة في مواجهة الأفكار والصورة المغلوطة وخطاب الكراهية.



محمد البشاري

ثمة حاجة لخطاب فقهي يواكب التحديات التي تواجه المسلمين في أوروبا، ويرسخ قيم المواطنة والتسامح



من التاريخ يطولون على الحاضر